لأي شكل من اشكال الكيانية الفلسطينية، بما تنطوي عليه من تمثيل. وقد تمّ التعبير عن هذه المعارضة، بصورة فاضحة، في تنكيل النظام بكل العناصر التي كانت طامحة الى الاطاحة بنظامه (ص ١٩ ـ ٢٨).

على الصعيد الفلسطيني، رصد المؤلف ثلاثة تطورات هامّة شهدها العام ١٩٥٩. ففي اجتماع لقادة «فتح»، عقد في تشرين الاول (اكتوبر)، جرى الاعلان عن تأسيس الحركة. وفي تشرين الثاني (نوفمبر)، أُنشىء الاتحاد العام لطلبة فلسطين. وفي السنة عينها، كذلك، ظهرت نشرة «فلسطيننا» الى الوجود، التي أخذت على عاتقها صوغ حدود هذه الكيانية. واشار المؤلف الى ان هذه التطوّرات، اذنت بأن تكون تلك السنة بداية النهاية العملية للهيئة العربية العليا (ص ٢٨ ـ ٣٠).

ومن الامور المشار اليها، بدقة، تشكُّل المنظمات الفلسطينية السرية بين العامين ١٩٦٣ و١٩٦٥، في كل من لبنان والكويت وقطاع غزة. وقد احصى المؤلف حوالى ٤٠ منظمة ظهرت الى الوجود، في تلك الفترة، تراوح عدد اعضائها بين ٢ و٤٠ . وقد دعت جميع هذه المنظمات الى اقامة نوع من الهيئات، او الحكومة الفلسطينية، او الجبهة الوطنية، من اجل تأكيد ان الضفة الفلسطينية هي «جزء من فلسطين»، اضافة الى مناداتها باقامة الجيش الفلسطيني. ومن بين هذه المنظمات، على سبيل المثال، جبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة ثوار فلسطين، وجبهة تحرير فلسطين، وكتائب الفدائيين، وجبهة التحرير الوطني الفلسطيني، وطلائع الفداء لتحرير فلسطين. وكان معظم هذه المنظمات لديه صلات مع سكان الضفة الفلسطينية ولديه فروع هناك، ويعمل بسرية، مخافة القبض على اعضائه من قبل السلطات الاردنية. وكان الجامع المشترك بين هذه المنظمات جميعاً تأكيدها الطابع الكياني الفلسطيني، كقضية احتلت المرتبة العليا في مهامها (ص ٣١ ـ ٣٤).

وأحسن شيمش تذكيرنا بأنه لم يلحظ، خلال متابعته، عن كثب، اي شكل من اشكال الدعوة الى اقامة كيانية فلسطينية من شأنها ان تفضي الى انبثاق حركة سياسية فلسطينية مستقلة ابّان سنوات الوحدة المصرية ـ السورية؛ بل كانت الانتلجنسيا الفلسطينية تسعى الى العمل داخل الاطار العروبي، ودعمها غير المشروط لنظام عبد الناصر تحت شعار «الوحدة طريق تحرير فلسطين»، حتى ان «فلسطيننا» ذاتها لم تبدأ بالترويج لفكرة الكيانية الفلسطينية الاّ في أواخر العام ١٩٦٠، عندما دعت الى اقامة «حكم فلسطيني وطني ثوري على اجزاء من ارض فلسطين [الضفة الفلسطينية وقطاع غزة]»، وهذا يعني ان «فتح» نفسها كانت لا تزال يهيمن عليها الطابع العروبي، وانْ بصورة اقل.

واذا ما كانت الاحداث التي سعى المؤلف الى تغطيتها تبدو ساكنة بعض الشيء، فانها ما لبثت ان تحركت بفعل القرارات التي اتخذتها القمة العربية الاولى، وتحركات احمد الشقيري التي اعقبتها. في هذا الخصوص، سعى المؤلف، في الفصل الثاني، الى تذكيرنا بمحطات تطوّر الكيانية الفلسطينية، بدءاً بعقد مؤتمر القدس وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وانتهاءً بالقرارات التي اتخذتها القمة العربية الثانية. ولحظ المؤلف الاستقبال الذي حظي به الشقيري في جميع الاماكن التي قصدها في جولاته، خصوصاً لدى سكان الضفة الفلسطينية. وان هذا التعاطف الفلسطيني كان نابعاً، من حيث الاساس، من السعي نحو تأكيد كيانية، فرأى في تأسيس المنظمة بدايات عملية لتجسيدها على ارض الواقع (ص ٣٧ ـ ٥٣).

من النتائج التي توصّل اليها شيمش، في هذا الفصل، ما هو مثير في وضوحه. فهو رأى ان مشكلة الشقيري كانت في تلك الفجوة شديدة الاتساع ما بين اقواله وافعاله؛ وهي وانْ رُدِمَت لفترة من الوقت، فلم يكن ذلك سوى نتيجة مباشرة لدعم عبدالناصر له (ص ٥٦ ـ ٦١). واذا ما كان حتى منتصف العام ١٩٦٥ حافظ على التأييد الفلسطيني لشخصه، بل وحتى حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، فانه كان معتمداً، بالفعل، على الدعم المصري، وعلى الظروف السياسية المتغيرة التي كانت تعصف بالمنطقة العربية. وعليه، ألمح شيمش الى ان توقف الدعم المصري له، خصوصاً في اعقاب حرب العام ١٩٦٧، انهى مستقبله السياسي. وعلى الرغم من ان الشقيري عزا، في مذكراته، اخفاقه الى انه كان عائداً الى الصراعات العربية الداخلية، فان الواقع الفلسطيني لعب الدور الحاسم في ازاحته، خصوصاً ابان نشوء، وتطور، المنظمات الفدائية التي أخذت تزاحمه على موقع قيادة